مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٧٠

الاثنين، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ٠٠/٢١

نيويورك

الرئيس	السيد نبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسنون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وأوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): مع بالغ القلق والآسى، أطلع المجلس هذا المساء على الحالة الخطيرة التي تتكشف في أوكرانيا وحولها.

لقد كان الأمين العام واضحا في بيانه اليوم. يعتبر الأمين العام قرار الاتحاد الروسي الاعتراف باستقلال مناطق معينة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك انتهاكا للسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ولا يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نأسف بشدة لهذا القرار، الذي ينطوي على مخاطرة بتداعيات إقليمية وعالمية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب مجددا عن التزام الأمم المتحدة بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، على النحو الذي تدعو إليه قرارات الجمعية العامة.

إن الاتصالات الدبلوماسية التي جرت مؤخرا،، بما في ذلك الاتصالات بين رؤساء الدول، تستحق الثناء، ولكن ينبغي بذل المزيد من الجهود على وجه الاستعجال، بما في ذلك اتخاذ خطوات ملموسة في الميدان وإنهاء الخطاب التحريضي لنزع فتيل التوترات.

وكما فعلنا طوال ثمانية أعوام من النزاع، لا تزال الأمم المتحدة تقف إلى جانب شعب أوكرانيا. ولا يزال فريق الأمم المتحدة القطري في أوكرانيا يعمل بكامل طاقته. ويلتزم زملاؤنا في المجال الإنساني بتقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والإنسانية والاستقلال. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، ثلاث قوافل إنسانية قدمت أكثر من ١٤٠ طنا متريا من المساعدات المنقذة للحياة عبر خط التماس منذ بداية عام ٢٠٢٢، استفاد منها الآلاف من الأشخاص المحتاجين. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف، تحت أي ظرف من الظروف، إمكانية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية بأمان ودون عوائق.

وفي خضم التوترات الحالية، ينبغي ألا يغيب عن بالنا الاحتياجات الإنسانية الماسة القائمة التي تؤثر على ٢,٩ مليون شخص، يعيش معظمهم في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة في شرقي أوكرانيا. وبفضل دعم المانحين، تمكنا من تقديم المعونة لأكثر من ١,٥ مليون شخص خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢١ – وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٧. وهذا الإنجاز الحاسم يجب أن يُستدام في خضم تزايد حدة الاحتياجات الإنسانية. ولا بد من إيجاد تمويل مبكر وملائم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ التي تبلغ قيمتها ١٩٠ مليون دولار لمواصلة تلبية الاحتياجات العاجلة ل ١,٨ مليون شخص من الضعفاء، بمن فيهم أكثر من مليون شخص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة و ٧٥٠ ٠٠٠ في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وعلاوة على النزاع، يتسبب تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) لشعبي دونيتسك ولوهانسك اللذين أنهكتهما الحرب في اضطراب ومعاناة أشد خطورة. فملايين الأشخاص الذين كانوا قادرين، قبل تفشي الوباء، على الحفاظ على الاتصال الأسري والمجتمعي، لا يمكنهم السفر بحرية عبر خط التماس بسبب القيود الناجمة عن كوفيد-١٩. ونتيجة لتزايد عزلتهم وفقدانهم المفاجئ لفرص الحصول على الخدمات الأساسية وسبل العيش، تفاقمت احتياجات هؤلاء السكان الضعفاء أصلا.

وفي الوقت نفسه، تواصل مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثيق الخسائر في صفوف المدنيين وأثر الأعمال العدائية، ورصد حرية التنقل، وتلقي الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وعلى الرغم من التوترات المستمرة، شهد العام الماضي أقل عدد من الخسائر في صفوف المدنيين التي توثقها مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان منذ بداية النزاع. وقد كان الالتزام العام بوقف إطلاق النار عاملا هاما في هذا الاتجاه. ويجب أن يظل كذلك.

وقد فقد أكثر من ٠٠٠ ١٤ شخصا حياتهم بالفعل في النزاع الدائر في شرقي أوكرانيا. وكما قال الأمين العام هذا الأسبوع، لا يمكننا ببساطة أن نقبل حتى إمكانية نشوب نزاع جديد في أوكرانيا. والواقع أننا نواجه اختبارا. فالعالم يتطلع إلى آليات الأمن الجماعي في أوروبا، ولكن أيضا إلى مجلس الأمن، للمساعدة في تخفيف حدة التوترات وضمان ألا تتعدى المناوشات الطابع الدبلوماسي. ولا يمكننا أن نتحمل الفشل.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد كينونن.

السيد كينونن (*تكلم بالإنكليزية*): إن فريق الاتصال الثلاثي يؤيد تنفيذ التسوية التي تنص عليها اتفاقات مينسك. لكن في مثل هذه الأوقات من المستحيل معالجة مسألة دونباس دون إيلاء اهتمام للسياق الأكبر، وهو الحالة الأمنية المتوترة حول أوكرانيا وفي المنطقة، فضلا عن الدبلوماسية المكثفة الرفيعة المستوى.

ويمكن القول إن هذا السياق الأكبر له يرتبط ارتباطا قويا بعمل فريق الاتصال الثلاثي. وتستند هذه الحجة إلى آراء مفادها أن إيجاد حل للمهمة الرئيسية لفريق الاتصال الثلاثي، وهي تنفيذ اتفاقات مينسك، يمكن أن يساعد في حل العديد من المسائل المتعلقة بالصورة الأكبر. غير أن مواقف المشاركين في مناقشات فريق الاتصال الثلاثي مواقف متباينة جدا في الوقت الراهن. وبالتالي، لا يمكن حتى الآن حل النزاع المتعلق بشرقي أوكرانيا داخل فريق الاتصال الثلاثي. وينبغي أن نواصل عملنا.

وفي الوقت نفسه، من المهم ملاحظة أن جميع عناصر اتفاقات مينسك الثلاثة عناصر وجيهة وينبغي معالجتها. فتلك الاتفاقات – بروتوكول مينسك ومذكرة مينسك ومجموعة تدابير مينسك – لا تزال تشكل أساس عملنا. ومن الأهمية بمكان أن تظل جميع الأطراف ملتزمة.

ومن الشائع اتهام أحد المشاركين في المناقشات بانتهاك اتفاقات مينسك أو بعدم الرغبة في تنفيذ تلك الاتفاقات. وفي هذا الصدد، فإن رسالتي هي ضرورة توخي الحذر. فالحقيقة هي أنه لم يتم تنفيذ أي عنصر من عناصر اتفاقات مينسك أو على الأقل تنفيذها بالكامل. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أو من غير المناسب، بحكم تجربتي، أن نحمل طرفا واحدا فقط المسؤولية عن ذلك. ويتعين على كل المشاركين في مناقشات فريق الاتصال الثلاثي أن يتحملوا مسؤوليتهم عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ونحن بحاجة إلى مواقف أكثر مرونة، وأن نكون على استعداد للتوصل إلى حلول توفيقية .

إن الحالة الأمنية على طول خط التماس، الذي يبلغ طوله ٤٨٠ كيلومترا ويفصل المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة عن المنطقة غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرقي أوكرانيا، هي أحد المحاور الرئيسية لعمل فريق الاتصال الثلاثي. وفي الحالة الراهنة، لا سيما فيما يتعلق بالسياق الأكبر، من المهم أيضا الحفاظ على حالة الهدوء على طول خط التماس. وينبغي تجنب الاستفزازات. ففي نهاية المطاف، لن يستفيد أحد من تجدد الأنشطة العسكرية .

ومن الأمثلة الملموسة والمستجدة على حالة يحتمل أن تكون استفزازية، القصف المزعوم الذي وقع صباح اليوم في منطقة لوهانسك، بالقرب من خط التماس. ومن المهم محاولة إثبات الحقائق بسرعة وتجنب التصعيد. وقد طلب أحد المشاركين في مناقشات فريق الاتصال الثلاثي عقد اجتماع استثنائي للفريق .

لقد اندلع النزاع المسلح المتعلق بشرقي أوكرانيا قبل ثمانية أعوام، كما سمعنا من وكيلة الأمين العام. وأسفر النزاع المستمر عن وقوع أكثر من ٠٠٠ ١٤ ضحية ومئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين. وقد انخفضت عمليات عبور المدنيين لخط التماس بنسبة ٩٥ في

المائة منذ إغلاق نقاط التفتيش قبل عامين، مما أسفر عن معاناة ومصاعب إضافية للمدنيين. ومن المحزن أن المناطق المتضررة من النزاع التي يتواصل فيها النشاط العسكري أصبحت جزءا من الحياة اليومية لعدد لا يحصى من المواطنين الأوكرانيين. لقد أعرب أعضاء المجلس الآخرون – حتى أولئك الذين كثيرا ما ينحازون إلى روسيا في مسائل أخرى – بوضوح عن أنه يجب احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحمايتها، بما فيها أوكرانيا، وأن هذه قاعدة أساسية في العلاقات الدولية وأنها تجسد الغرض من ميثاق الأمم المتحدة.

ويبدو أن تسلسل الأحداث التي أوضحها الوزير بلينكن للمجلس يوم الخميس الماضي يسير كما توقع تماما. واليوم مزق الرئيس بوتين اتفاقات مينسك. وكنا واضحين في أننا لا نعتقد أنه سيتوقف عند ذلك الحد. ونظرا للإجراءات الأخيرة التي اتخذها الرئيس بوتين، يجب علينا جميعا أن ندافع عن المبادئ التي أنشئت عليها المنظمة.

لقد أصدر الرئيس بايدن اليوم أمرا تنفيذيا يحظر الاستثمار والتجارة والتمويل مجددا في ما يسمى بمنطقتي جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية. وغدا ستتخذ الولايات المتحدة المزيد من التدابير لمساءلة روسيا على هذا الانتهاك الواضح للقانون الدولي وانتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. لقد كنا وشركاؤنا واضحين في أنه سيكون هناك رد سريع وحاسم إذا ما استمرت روسيا في غزو أوكرانيا.

وفي هذه اللحظة لا يمكن لأحد أن يقف على الحياد، ويجب أن نبين أن الهجوم على أوكرانيا يشكل اعتداء على سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى ميثاق الأمم المتحدة وأنه سيقابل بعواقب سريعة ووخيمة. وما زلنا نعتقد أن الطاولة الدبلوماسية هي المكان الوحيد الذي تحل فيه الدول المسؤولة خلافاتها، وأنها المكان الوحيد للحفاظ على السلام.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطة أخرى واضحة وشاملة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

تدين ألبانيا، بأشد العبارات، قرار روسيا الاعتراف بالمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أوكرانيا باعتبارها كيانات مستقلة. هذا انتهاك للقانون الدولي وإساءة لميثاق الأمم المتحدة علاوة على أنه انتهاك صارخ آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وإنهاء لاتفاقات مينسك.

إن هذا الإجراء الذي يتخذه الاتحاد الروسي باطل ولاغ ولا أساس له في القانون الدولي. وندعو مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى رفضه وإدانته بشدة. وتكرر ألبانيا تأكيد موقفها الثابت المؤيد لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

لقد جلسنا قبل أقل من أسبوع في هذه القاعة نفسها بمبادرة روسية لمناقشة تنفيذ اتفاقات مينسك (انظر S/PV.8968). واليوم نجتمع في جلسة طارئة بسبب قرار الاتحاد الروسي انتهاك اتفاقات مينسك نفسها. وهذا ليس ازدراء للمجلس وقراراته فحسب، بل ازدراء أيضا للمبادئ العالمية للقانون الدولي برمتها والتي يجب أن تحترمها روسيا وتحميها.

لقد شهد العالم بأسره كيف عمل الاتحاد الروسي باستمرار لتقويض سيادة أوكرانيا والتحكم في توجهها الجغرافي السياسي. إن ما حدث اليوم ليس سوى تكرار لما رأيناه في جورجيا في عام ٢٠٠٨ وفي القرم في عام ٢٠١٤: العدوان بتلفيق الجمهوريات الوهمية. ما هو البلد التالي إذن؟

يجب أن تشعر كل دولة عضو في الأمم المتحدة بالخطر وأن تدرك بعيون مفتوحة عواقب استخدام الأقليات القومية كسلاح لتقويض الدول ذات السيادة وتهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويجب ألا نسمح بتصدير نموذج "صُنِع في روسيا" لزعزعة الاستقرار إلى أجزاء أخرى من أوروبا أو أي مكان آخر.

ونكرر مطالبتنا بإزالة القوات العسكرية من الحدود الأوكرانية ومن الأراضي الأوكرانية المحتلة بما في ذلك القوات المتنكرة بصفة حفظة السلام وهي ليست سوى قوات معتدية. تدعو ألبانيا الاتحاد الروسي

إلى وقف سياسة الأمر الواقع وإلغاء هذا القرار غير القانوني، فضلا عن المشاركة بجدية وبحسن نية في المحادثات الدبلوماسية وإعطاء فرصة لاتفاقات مينسك.

إن هذه لحظة حاسمة أخرى بالنسبة لأوكرانيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل التعاون والالتزام بالعمل مع المنظمات الإقليمية على صون حق الشعب الأوكراني في العيش في سلام وحرية.

ونرحب ببيان الأمين العام ونردد دعوته إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية بإعطاء الأولوية للدبلوماسية لمعالجة جميع المسائل سلميا بوصفها السبيل الوحيد للمضي قدما.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام على إحاطتها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على الإجراءات التي اتخذها فضلا عن كلماته الواضحة جدا. وأرحب بوجود ممثل أوكرانيا، الذي أيدت فرنسا طلبه عقد جلسة طارئة نظرا لشدة خطر الحالة.

تدين فرنسا اعتراف روسيا بالمناطق الشرقية الانفصالية من أوكرانيا. وهذا ليس مجرد اعتداء آخر على السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها بل انتهاك أيضا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وللقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي أيد اتفاقات مينسك، وللالتزامات التي تعهدت بها روسيا والتي أكدتها على أعلى المستويات في الأيام القليلة الماضية. وفي ١٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.8968) أقر الممثل الروسي علنا أمام المجلس بأنه لا بديل عن اتفاقات مينسك وأنها تعتبر الأساس القانوني الوحيد المعترف به دوليا لحل النزاع في أوكرانيا.

غير أن الواقع مختلف تماما لاختيار روسيا التحدي والمواجهة بالرغم من الجهود المستمرة على مدى الأسابيع والأيام القليلة الماضية للتهدئة، خاصة من قبل الرئيس ماكرون الذي يواصل العمل مع المستشار الألماني. وسنواصل بذل تلك الجهود. وندعو روسيا إلى أن تقرن أقوالها بالأفعال طالما أنها تدعي أنها تؤيد الحوار وأن تتراجع عن قرارها بالاعتراف بالكيانات الانفصالية.

وفي غضون ذلك نواصل وضع جزاءات محددة الأهداف مع شركائنا الأوروبيين ضد المشاركين في ذلك القرار غير القانوني. وفي سياق التوترات المتزايدة على حدود أوكرانيا التي سبّبها الحشد العسكري الروسي نشعر بالقلق إزاء الخطوة الإضافية المزعزعة للاستقرار التي تتخذها روسيا، فضلا عن التهديد الذي تشكله للأمن الأوروبي.

وترحب فرنسا بضبط النفس الذي تمارسه أوكرانيا في هذه الظروف الصعبة. ونعرب عن تضامننا الكامل مع شعب أوكرانيا وحكومتها. وندعو روسيا إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات أخرى مزعزعة للاستقرار، وخاصة تلك التي من شأنها أن تقوض أمن وسلامة السكان المدنيين. ويساورنا القلق إزاء قرار الرئيس بوتين إرسال القوات إلى الأراضي الانفصالية بحجة حفظ السلام، لأن ذلك سيكون انتهاكا صارخا آخر لسلامة أراضي أوكرانيا.

وستواصل فرنسا تعبئة جهودها لدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

ما برحنا نتابع عن كثب التطورات المتعلقة بأوكرانيا بما في ذلك التطورات على طول حدودها الشرقية وما يتصل بذلك من إعلان الاتحاد الروسي. إن تصعيد التوتر على طول الحدود الأوكرانية مع الاتحاد الروسي مسألة تثير قلقا عميقا. ومن شأن هذه التطورات أن تقوض السلام والأمن في المنطقة.

لذا نحث جميع الأطراف على ضبط النفس. وتتمثل الأولوية الفورية في تخفيف حدة التوترات، مع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان، وبهدف ضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة وخارجها.

ونحن مقتنعون بأن المسألة لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الدبلوماسي. وعلينا أن نفسح المجال للمبادرات الأخيرة التي اتخذتها الأطراف التي تسعى إلى نزع فتيل التوترات. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود المكثفة الجارية، بما في ذلك من خلال مجموعة الاتصال

الثلاثية وفي إطار صيغة نورماندي. ونحن بحاجة إلى أن تبذل الأطراف جهودًا أكبر للوصول إلى حل وسط بشأن المصالح المتباينة. فلا يسعنا أن نتحمل تصعيدا عسكريا.

وكما أكدنا من قبل، توفر اتفاقات مينسك أساسا لتسوية سلمية عن طريق التفاوض. ونحن بحاجة إلى بذل جهود أكبر لإيجاد أرضية مشتركة لتسهيل تنفيذ أحكام اتفاقات مينسك، بما في ذلك جوانبها الأمنية والسياسية الرئيسية. وكما أكدنا مراراً وتكراراً، فإن الدبلوماسية البناءة هي الحاجة الملحة في الوقت الراهن لتجنب تصعيد حدة التوترات.

إن سلامة المدنيين وأمنهم أمران أساسيان. ويعيش أكثر من ٠٠٠ ٢٠ طالب ومواطن هندي ويدرسون في أجزاء مختلفة من أوكرانيا، بما في ذلك في مناطقها الحدودية. وسلامة الرعايا الهنود تشكل أولوية بالنسبة لنا.

في الختام، نؤكد بشدة على ضرورة صون جميع الأطراف للسلام والأمن الدوليين من خلال ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتكثيف الجهود الدبلوماسية لضمان التوصل إلى حل ودي بين الطرفين في أقرب وقت ممكن.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطة المجلس علما بآخر المستجدات في هذه الليلة.

عندما أنشئت المنظمة في عام ١٩٤٥، عهدت إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. إن التوتر في أوكرانيا وفي محيطها يتفاقم على أساس يومي – بل كل ساعة – مما يضفي على هذا الاقتباس المعتاد من ميثاق الأمم المتحدة أهمية ووجاهة غير عاديتين.

ونحن ندرك جميعا مدى خطورة الوضع. وتتابع البرازيل التطورات الأخيرة بقلق بالغ. وفي ظل الظروف الراهنة، يجب علينا في المجلس، بوصفنا ممثلين للمجتمع الدولي، أن نكرر الدعوات إلى التهدئة الفورية والتزامنا الثابت بدعم الجهود السياسية والدبلوماسية لتهيئة الظروف لإيجاد حل سلمي للأزمة.

إن نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة يقوم في نهاية المطاف على ركيزة القانون الدولي. وتقوم هذه الركيزة، بدورها، على المبادئ الأساسية المكرسة في الميثاق: المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وضبط النفس في استعمال القوة أو التهديد باستعمالها والتسوية السلمية للمنازعات. ولكن لن تسفر هذه الركيزة وتلك المبادئ عن نتائج ما لم نأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لجميع الأطراف وما لم يكن هناك احترام كامل للميثاق وللالتزامات القائمة، مثل اتفاقات مينسك.

وفي هذا السياق، نجدد مناشدتنا لجميع الأطراف المعنية مواصلة الحوار بروح من الانفتاح والتفاهم والمرونة وبإحساس بالحاجة الملحة لإيجاد سبل لتحقيق سلام دائم في أوكرانيا وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

ويتمثل هدف أول لا مفر منه في الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار، مع الفصل بين القوات والمعدات العسكرية بصورة شاملة في الميدان. وسيكون فض الاشتباك العسكري خطوة هامة لبناء الثقة بين الطرفين ولتعزيز الدبلوماسية والسعي إلى إيجاد حل مستدام للأزمة.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن المجلس يجب أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته الأساسية لمساعدة الطرفين على الدخول في حوار هادف وفعال من أجل التوصل إلى حل يعالج بفعالية الشواغل الأمنية داخل المنطقة. ولا يخطئن أحد – ففي نهاية المطاف، نحن نتكلم عن حياة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في الميدان.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع في هذا المساء لأن الرئيس بوتين أعلن في وقت سابق اليوم اعتراف الاتحاد الروسي باستقلال ما يسمى بجمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوهانسك الشعبية وأصدر مرسوما بإرسال قوات عسكرية روسية إلى أوكرانيا بوصفها ما تسمى بقوات حفظ لسلام.

إن الإجراءات التي اختارتها روسيا اليوم ستكون لها عواقب وخيمة وبعيدة المدى.

أولا، ستكون هناك عواقب على حياة البشر هناك. فغزو أوكرانيا يطلق العنان لقوى الحرب والموت والدمار ضد شعب أوكرانيا. وسيكون الأثر الإنساني رهيبا على المدنيين الفارين من القتال. ونعلم أن النساء والأطفال سيعانون أكثر من غيرهم.

ثانياً، ستكون هناك عواقب على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، وهو الأمر الذي يحميه ويضمنه ميثاق الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام في وقت سابق، فإن قرارات روسيا تشكل انتهاكا لسلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها ولا تتسق مع مبادئ الميثاق.

ثالثا، ستكون هناك عواقب على القانون الدولي. وتضرب الإجراءات المتخذة اليوم عرض الحائط بالالتزامات التي قطعتها روسيا على نفسها من خلال مذكرة بودابست واتفاقات مينسك، وهما وثيقتان أيدهما القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وفي سعيها إلى إعادة رسم الحدود بالقوة، تُظهر الإجراءات الروسية احتقارا صارخا للقانون الدولي.

وستعلن المملكة المتحدة فرض جزاءات جديدة على روسيا ردا على انتهاكها للقانون الدولي وهجومها على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وستكون هناك عواقب اقتصادية وخيمة لما اتخذته من إجراءات.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته عن السلام والأمن وأن يدافع عن مبادئ الميثاق. ويجب أن يتحد المجلس في دعوة روسيا إلى وقف التصعيد فورا وفي إدانة العدوان على دولة ذات سيادة والدفاع عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا وفي دعوة روسيا إلى احترام التزاماتها بموجب الميثاق بالحل السلمي للمنازعات.

لقد أوصلتنا روسيا إلى حافة الهاوية. ونحث روسيا على التراجع.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): نحن ممتنون لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها عن الحالة الراهنة في أوكرانيا.

نتابع بقلق التطورات الأخيرة على صعيد الحالة في شرقي أوكرانيا. وفي ظل الظروف الراهنة، من الأهمية بمكان أن تتوقف أي إجراءات تؤدي إلى تفاقم الأزمة.

ومن خلال القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، أيّد مجلس الأمن مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك باعتبارها الإطار الوحيد لتسوية الحالة في شرقي أوكرانيا. ويجب احترام ذلك القرار.

وفي هذه الحالة بالذات، تُنتهك على وجه التحديد ثلاثة مبادئ أساسية من ميثاق الأمم المتحدة، وهي الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية واحترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ولذلك، فمن غير المقبول أن يزداد خلال الأيام القليلة الماضية القصف والانفجارات وغيرها من انتهاكات وقف إطلاق النار، وفقا لتقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحث الطرفين على إنهاء تلك الأعمال فورا.

ونود أن نُذكر بأن روسيا ذكرت في هذه القاعة نفسها قبل بضعة أيام بشكل قاطع أنها لن تغزو أوكرانيا (انظر S/PV.8968). ونأمل أن تمتثل امتثالا تاما لذلك البيان. وتؤكد المكسيك التزامها من جديد باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، عملا بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا سيما قراري الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) و ٣٣١٤ (د-٢٩).

ونكرر مرة أخرى مناشدتنا استئناف الجهود الرامية إلى المضي على طريق خفض التصعيد، والدبلوماسية، والحوار.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

نجتمع الليلة في لحظة خطر كبير يتعرض له شعب أوكرانيا، والسلام والأمن في أوروبا، والمعايير والمبادئ الدولية التي تقع على عاتقنا جميعا، نحن الحضور حول هذه الطاولة، مسؤولية الدفاع عنها. إنها لحظة كنا نأمل في تجنبها، لحظة كان ينبغي تفاديها بالدبلوماسية والحوار. ويجب أن نستجيب لها بالتكلم بصراحة وأمانة عن هذه الحالة الخطيرة وكيف يمكننا حلها سلميا.

ولذا اسمحوا لي أن أكون واضحة بشأن موقفنا: إن التزام أيرلندا بسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا التزام ثابت. وتؤمن أيرلندا بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتلتزم بها التزاما كاملا. وتشمل هذه المبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول. ولأوكرانيا نفس الحق الأساسي الذي تتمتع به كل دولة أخرى ذات سيادة ومستقلة في اختيار سياستها الخارجية وكفالة أمن أراضيها والدفاع عنها. إن الالتزامات التي نتعهد بها كأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة لكل واحد منا – بدون استثناء.

وفي يوم الخميس الماضي، وخلال الجلسة التي نظمها الاتحاد الروسي بشأن اتفاقات مينسك (انظر S/PV.8968)، سمعنا من نائب الوزير فيرشينين أن الهدف من تلك الجلسة هو أن يؤكد مجلس الأمن أنه لا بديل عن تلك الوثيقة المهمة.

ونعتقد أن المجلس فعل ذلك تماما. ولكن الآن، وبعد أربعة أيام، قرر الرئيس بوتين الاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة ككيانين مستقلين، والأمر بدخول القوات إلى هاتين المنطقتين الأوكرانيتين. وهذه هي المرة الثانية في أقل من ١٠ سنوات التي ينتهك فيها الاتحاد الروسي سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. إنه انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وباتخاذ روسيا تلك الخطوة الانفرادية، فإنها تتخلى عن اتفاقات مينسك وتلقي بظلال من الشك على جميع الجهود الدبلوماسية التي بذلت في الأسابيع الماضية. وتثني أيرلندا على أوكرانيا لضبط النفس الذي أبدته في مواجهة الحشد العسكري الروسي على حدودها والاستفزاز المتمثل في الاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك.

وتؤيد أيرلندا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ردا واضحا وصريحا على هذا الانتهاك لسيادة أوكرانيا. ولا تؤدي الإجراءات الانفرادية التي يتخذها الاتحاد الروسي إلا إلى زيادة التوترات. وتدعو أيرلندا مرة أخرى إلى الهدوء وإلى خفض التصعيد ومواصلة المساعي الدبلوماسية. حتى لو لم يتم سماع تلك الدعوة بعد، فهي دعوة تستحق تكرارها مرة أخرى هذه الليلة. وينبغي أن نرى خطوات مستمرة وذات مصداقية في الميدان نحو خفض تصعيد هذه الأزمة. ونحث روسيا على الرجوع عن هذا الاعتراف وسحب قواتها العسكرية والعودة إلى المناقشات في إطار صيغة نورماندي.

لقد اتفق جميع الموقعين على اتفاقات مينسك على ضرورة وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بسلامة وأمان إلى كامل أراضي أوكرانيا. ووافقت جميع الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعددها ٥٧ دولة على ولاية البعثة. وفي هذا الوقت الحرج، من الضروري أن تتاح للبعثة إمكانية الوصول الكامل المتفق عليه في ولايتها.

ونثني على الذين شاركوا في الحوار ونحثهم على مضاعفة جهودهم سعيا إلى حل سلمي لهذه الحالة الخطيرة. فذلك أقل ما ندين به لشعب أوكرانيا. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين وكذلك الامتناع عن أي إجراءات قد تؤدي إلى تصعيد الحالة.

لقد عانت أوكرانيا بالفعل من ثماني سنوات من النزاع المرير، إذ أزهقت أرواح أكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص. وعانى شعب شرقي أوكرانيا على وجه الخصوص من سنوات من انعدام الأمن، والأزمات الإنسانية، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وتقع على عاتق المجلس وأعضائه مسؤولية العمل على حل ذلك النزاع بدلا من الانصياع إلى فصل جديد قاتم قد يلحق مزيدا من البؤس بأوكرانيا وشعبها. وهذا هو الوقت المناسب لإظهار الشجاعة تفادي شفا الهاوية والعودة إلى الحوار والدبلوماسية.

وينبغي لنا جميعا أن نبرهن على إيماننا بقيمة الدبلوماسية الليلة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على آخر المستجدات التي أطلعتنا عليها وإحاطتها هذا المساء.

وأود أن أشير إلى البيان الذي ألقته الإمارات العربية المتحدة في هذه القاعة في ١٧ شباط/فبراير بشأن الموضوع نفسه (انظر S/PV.8968).

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أهمية خفض التصعيد وضبط النفس من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين والدوليين. ونعتقد أن الوقت قد حان الآن للمشاركة بصورة بناءة وبحسن نية لمعالجة الحالة الراهنة والتخفيف من أثرها، بالطبع، على أي مدنيين وأي بنية تحتية مدنية ورسم مسار دبلوماسي للمضي إلى الأمام.

وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة من جديد على أهمية الحوار، كما قال آخرون، وخفض التصعيد والدبلوماسية، ومواصلة جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي بما يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ السلامة الإقليمية والاستقلال والسيادة وحسن الجوار. ونعتقد أن اتفاقات مينسك تشكل أساسا جيدا لذلك وأن التقيد بتلك المبادئ هو في الواقع ركيزة مستدامة لمسار سلمي إلى الأمام.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

نلتقي الليلة على شفا نزاع كبير في أوكرانيا. إن الدبلوماسية التي حثثنا عليها في ١٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.8968) تُخفق. ويجري انتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة يَذوي تحت الهجوم الذي لا هوادة فيه من الأقوياء. ففي إحدى اللحظات يتم التذرع به باحترام من قبل نفس البلدان التي تدير ظهرها له في لحظة أخرى سعيا إلى تحقيق أغراض تتعارض تماما مع السلم والأمن الدوليين.

وفي آخر جلستين بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.8960 و S/PV.8968) وبالنظر إلى حشد الاتحاد الروسي لقواته، حثت كينيا على إعطاء فرصة للدبلوماسية. ولم تلق صرختنا آذانا صاغية، والأهم من ذلك أن مطالبة الميثاق للدول بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان والعدل للخطر، قد قُوضت بشدة.

اليوم، جرى تنفيذ التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها السياسي. ويساور كينيا قلق بالغ إزاء إعلان الاتحاد الروسي الاعتراف بمنطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا بوصفهما دولتين مستقلتين. وفي رأينا المتأني أن هذا العمل وذلك الإعلان ينتهكان السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

لا ننكر بأنه ربما تكون هناك شواغل أمنية خطيرة في هاتين المنطقتين. ولكن هذا لا يمكن أن يبرر الاعتراف اليوم بدونيتسك ولوهانسك بوصفهما دولتين مستقلتين في الوقت الذي كانت فيه مسارات دبلوماسية متعددة متاحة وجارية، وهذه المسارات قادرة على تقديم حلول سلمية.

وهذا الوضع يكرر تاريخنا. فقد ولدت كينيا وكل بلد أفريقي تقريبا مع انتهاء الإمبراطورية. فلم نرسم حدودنا بأنفسنا. بل رُسمت في عواصم الدول الاستعمارية البعيدة عنا، أي في لندن وباريس ولشبونة بدون أي اعتبار للدول القديمة التي قسَّموها.

واليوم عبر حدود كل بلد أفريقي يعيش أبناء بلادنا الذين نتشاطر معهم روابط تاريخية وثقافية ولغوية عميقة. ولو اخترنا عند الاستقلال ملاحقة الدول على أساس التجانس الإثني أو العرقي أو الديني، لكنا بعد عقود عديدة ما زلنا نخوض حروبا دموية. وعوضا عن ذلك، اتفقنا على أن نرضى بالحدود التي ورثناها، ولكننا سنظل نسعى إلى التكامل القاري والسياسي والاقتصادي والقانوني. وبدلا من أن نشكل دولا تنظر إلى التاريخ بحنين خطير، اخترنا أن نتطلع إلى عظمة لم تعرفها أي من أممنا وشعوبنا العديدة على الإطلاق.

لقد اخترنا اتباع قواعد منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الأمم المتحدة ليس لأن حدودنا كانت تبعث على الرضا لدينا، ولكن لأننا أردنا شيئا أكبر ينصهر في بوتقة إحلال السلام. ونعتقد أن جميع الدول التي تشكلت من إمبراطوريات انهارت أو تراجعت لديها شعوب كثيرة تتوق إلى الاندماج مع شعوب الدول المجاورة. وهذا أمر طبيعي ومفهوم. وفي النهاية من لا يريد أن ينضم إلى إخوانه والعمل معهم من أجل الهدف المشترك.

بيد أن كينيا ترفض ملاحقة هذا التوق بالقوة. ويجب أن نكمل تعافينا من نار الإمبراطوريات الميتة بطريقة لا تغرقنا مرة أخرى في

أشكال جديدة من الهيمنة والقمع. لقد رفضنا النزعة القائمة على اللغة والعرق والقومية، والتوسعية على أي أساس كان، بما في ذلك العوامل العرقية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية. ونحن نرفض ذلك مرة أخرى اليوم.

تعرب كينيا عن قلقها الشديد ومعارضتها الاعتراف بدونيتسك ولوهانسك بوصفهما دولتين مستقلتين. كما ندين بشدة الاتجاه السائد في العقود القليلة الماضية الذي انتهكت فيه الدول القوية، بمن فيها أعضاء مجلس الأمن، القانون الدولي، بدون أي احترام له.

إن التعددية ترقد على فراش الموت الليلة. وقد تعرضت للاعتداء اليوم، اعتداء قامت به دول قوية أخرى في الماضي القريب. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوقوف وراء الأمين العام والطلب إليه بأن يجمعنا كلنا لكي نبلغ المستوى الذي يدافع عن تعددية الأطراف. ونهيب به أيضا أن يقوم بمساعيه الحميدة لمساعدة الأطراف المعنية على حسم هذه الحالة بالوسائل السلمية.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد احترام كينيا لسلامة أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد أغيمان (غانا) (بالإنكليزية): سأبدأ كلمتي أيضا، بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها التي قدمتها إلى مجلس الأمن.

إن قرار الاتحاد الروسي الاعتراف بالمنطقتين غير الخاضعتين لسيطرة الحكومة في شرقي أوكرانيا وإرسال قوات إليهما قد أذهل العالم. وتأسف غانا بشدة لقرار الاتحاد الروسي تجاهل اتفاقات مينسك والحوار اللازم لمعالجة الشواغل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات.

عندما انضمت غانا إلى هذه المنظمة في عام ١٩٥٧، لم يكن لدينا أي وهم بأن النظام الدولي كان مثاليا. ومع ذلك، كنا، وما زلنا، مقتنعين بأن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي يشكل أساس هذه المنظمة والنظام المتعدد الأطراف، ما انفك ذات الأساس الذي يتركز عليه أي عالم مستقر. ونعتقد أن الأمم المتحدة تمثل أفضل مسعى لصون السلام فيما بين الدول، وإقامة العلاقات والتعاون بين شعوبنا وفيما بينها، والتماس آفاق أفضل للمستقبل. ولهذا السبب، التزمت غانا رسميا، مثلها كمثل العديد من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونعتقد أنه يمكننا، من خلال تعددية الأطراف، تحسين التعاون لجعل العالم مكانا أفضل لمواطنيه وللأجيال التي لم تولد بعد.

من خلال هذه المنظمة وأعمالنا المشتركة بشأن مبادئ مثل تقرير المصير في سياق الأمم المتحدة، حصلت البلدان التي كانت تحت الحكم الاستعماري على المساعدة لكي تصبح دولا ذات سيادة ومستقلة سياسيا. وقد حددت هذه المنظمة، بحكم قدرتها على عقد الاجتماعات، طريقا للحوار لجميع أعضائها، بغض النظر عن الاختلافات في الأيديولوجية السياسية، وشجعت على تطوير العلاقات الودية والحفاظ عليها. وبفضل ما تقوم به هذه المنظمة من أعمال، أصبحت حقوق الشعوب في جميع أنحاء العالم أكثر احتراما من جانب حكوماتها، كذلك أصبح رفاهها مضمونا على نحو أفضل.

سأكون واضحا: إن غانا تؤيد حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، والتي انضمت إلى الأمم المتحدة بوصفها عضوا صادق النية. ونحن لا نؤيد أي أعمال تنتهك سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. لا تعترف غانا بمبادئها بأي كيان خارج نطاق الترتيبات الواضحة التي أرساها الميثاق ومبادئ القانون الدولي للاعتراف بالدول.

بوصفنا مجتمعا دوليا تراجعنا عن العديد من السيناريوهات الخطيرة عندما يسود المنطق والعقل. وفي هذه المناسبة، نكرر صوت تحالف السلام من أجل تحلي جميع الأطراف بضبط النفس. ولئن كان صوت الحرب عاليا، فإن صوت السلام أعلى. ونحث على ضبط النفس في جميع الحالات غير المستقرة ولكنها مقبولة في جميع أنحاء العالم، ونذكِّر الدول الأعضاء بضرورة حماية آلية الأمن الجماعي التي تتطلب التقيد بالمبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي.

إن الاختبار الحقيقي للعظمة لا يكمن في قدرة المرء على استعمال القوة، بل يتجلى ذلك الاختبار في القدرة على كبح استعمالها عندما

يكون ذلك خيارا واضحا للذين قدراتهم أقل. ونأمل أن نجد داخل مجلس الأمن، وربما خارجه أيضا، حلا للحالة الراهنة في أوكرانيا بطريقة لا توهن آليات السلام. وفي حين أن غانا والدول الأفريقية الأعضاء الأخرى ما انفكت تعتبر استخدام حق النقض أمرا عفا عليه الزمن، ويؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة للعمل الفعال لترتيباتنا الحديثة لصون السلم والأمن العالميين، لم يصبح قط ذلك القلق أكثر حدة مما هو عليه في حالات كتلك التي نراها الآن. ورغم أنه قد يكفي في مناسبات عديدة القول إننا ضد أي أفعال تصدر عن دولة عضو وتتعارض مع المعايير الدولية، فإننا مطالبون جميعا في هذه المناسبة بأن نفعل المزيد في إعادة تأكيد التزامنا المشترك بمقاصد الميثاق ومبادئه. وإلى جانب التكلفة المباشرة لعدم الاستقرار، فربما تدفع جميع البلدان، بمن فيها أضعف البلدان في العالم النامي، ثمنا باهظا للأعمال التي تزعزع استقرار جزء من أوروبا.

إذ نلاحظ بقلق بالغ الأخبار التي تفيد بإرسال قوات أجنبية عبر حدود أوكرانيا، نكرر قلقنا المستمر إزاء حالة السكان المدنيين في دونيتسك ولوهانسك. ونحث جميع الأطراف على الامتثال الصارم لمبادئ القانون الدولي

ربما نقف حاليا على شفا الهاوية، لكننا لم نسقط فيها. ولا يزال طريق الحوار والدبلوماسية قائما. ونحث على عكس مسار الإجراءات التصعيدية، وندعو الأمين العام إلى تجديد مساعيه الحميدة فيما يتعلق بالحالة في المناطق الشرقية من أوكرانيا، بالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع الشركاء الآخرين المعنيين.

السيدة نْغِيما نْدونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

طوال الأسابيع القليلة الماضية، كان اهتمامنا منصبا في كثير من الأحيان على التطورات في الحالة على الحدود بين روسيا وأوكرانيا، في خضم مخاوف من القيام بعمل عسكري وتصاعد الخطاب من جانب الطرفين. وفي أعقاب النداء الذي وجهه مجلس الدوما الروسي، قبل بضعة أيام، للاعتراف بسيادة منطقتي دونيتسك ولوهانسك الانفصاليتين، تشير جميع الدلائل إلى القيام بعمل وشيك بهذا الشأن.

أعلنت روسيا اليوم قرارها بالاعتراف بسيادة جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين المعلنتين ذاتيا. وهذا القرار ثقيل وله عواقب على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. كذلك يقوض أهمية اتفاقات مينسك وتنفيذها.

تلتزم غابون بقوة بمبادئ الحدود المادية والسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية، وتلاحظ أنه يجري تقويض المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوتر، وإظهار ضبط النفس، والالتزام بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. ونشجعها على استخدام قنوات الحوار والدبلوماسية لحل الأزمة ومنع وقوع أضرار يتعذر إصلاحها.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية، ومن خلالها أشكر الأمين العام على البيان الصحفي الذي أدلى به اليوم.

نجتمع هنا هذا المساء بسبب انتهاك الاتحاد الروسي للمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المنظمة، ألا وهو المساواة في السيادة بين جميع أعضائه. وتدين النرويج بشدة قرار الرئيس الروسي الاعتراف بجمهورية دونيتسك الشعبية المعلنة من جانب واحد وجمهورية لوهانسك الشعبية، في شرقي أوكرانيا، بوصفهما دولتين مستقلتين. إن الاعتراف بالجمهورية الشعبية المعلنة من جانب واحد يشكل انتهاكا واضحا لاتفاقات مينسك، التي تعترف روسيا بموجبها بالمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في شرقي أوكرانيا بأنها جزء من أوكرانيا.

إن الاتحاد الروسي، كونه أحد الموقعين على اتفاقات مينسك كما أيدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، قطع التزاما واضحا بالسعي إلى تسوية سلمية للنزاع، كذلك فإن الاعتراف بالجمهورية الشعبية المعلنة من جانب واحد يتعارض مباشرة مع عمل صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية من أجل إحلال السلام القائم على المفاوضات. وعلاوة على ذلك، تشكل الإجراءات التي اتخذتها روسيا انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وقد اختارت العمل الأحادي الجانب والتهديدات العسكرية بدلا من الدبلوماسية والحوار. تحث النرويج روسيا، بوصفها

طرفا في الصراع، على الوفاء بالتزامها والتقيد بالقانون الدولي والعودة إلى طريق الدبلوماسية.

لا يزال استمرار الحشد العسكري الروسي المكثف في أوكرانيا وحولها مسألة تثير قلقا بالغا. وتحث النرويج روسيا على تخفيف التصعيد بسحب قواتها العسكرية من أوكرانيا ومن محيط حدودها.

ونشيد بموقف أوكرانيا الذي يتسم بضبط النفس في مواجهة الاستفزازات المستمرة وجهود زعزعة الاستقرار. إن قرار روسيا بنشر قوات في شرقي أوكرانيا ليس له أي مسوغ وغير مسؤول، لأنه يزيد من التوترات. إننا نواجه احتمال نشوب حرب لن تهدد الهيكل الأمني في أوروبا فحسب، بل تؤدي أيضا إلى معاناة لا مثيل لها للسكان المدنيين. وتدعو النرويج روسيا إلى الاحترام الصارم للقانون الإنساني الدولي والتقيد الكامل به. وندعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والهياكل الأساسية المدنية، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية الآمنة والسريعة وبدون عوائق إلى المحتاجين في أوكرانيا.

أود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد مجددا دعم النرويج الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها. وأخيرا، اسمحوا لي أن أذكر بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تتعرض الآن للتهديد بسبب أعمال الاتحاد الروسي في أوكرانيا وحولها.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولت الصين اهتماما كبيرا لآخر التطورات في الحالة في أوكرانيا. وقد أوضحنا موقفنا في الجلستين السابقتين اللتين عقدهما المجلس بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8726 و S/PV.8968). والآن يجب على جميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تتجنب أي عمل قد يؤجج التوترات.

نرحب ببذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي، ونشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار والتشاور والبحث عن حلول معقولة لمعالجة شواغل كل منها على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

إن الحالة الراهنة في أوكرانيا حصيلة عدة عوامل معقدة. وإن الصين تتبنى دائما موقفها الخاص استنادا إلى حيثيات القضية المعنية. ونعتقد أنه ينبغي لجميع البلدان أن تحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، وبما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*) (*تكلم بالروسية*): سأتكلم الآن بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

لقد استمعنا من فورنا إلى عدة بيانات عاطفية للغاية، وتقييمات قاطعة، واستنتاجات بعيدة الأثر تتعلق بتوقيع رئيس روسيا اليوم على مراسيم تعترف بجمهورية لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين. سأتجاهل الاعتداءات اللفظية المباشرة ضدنا، ومن المهم الآن التركيز على منع الحرب وإجبار أوكرانيا على وقف القصف والاستفزازات ضد دونيتسك ولوهانسك.

من البيانات التي أدلى بها عدد من زملائنا، يتبادر إلى ذهن أي شخص أن اعتراف روسيا بجمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين قد حدث على حين غرة، بدون أي سبب على الإطلاق. وبالطبع، ليس هذا هو الحال. وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الجمهوريتين أعلنتا استقلالهما عن أوكرانيا في عام ٢٠١٤. ولم نعترف بهما إلا الآن، على الرغم من ارتفاع مستوى التأييد للقيام بذلك، سواء في الجمهوريتين نفسيها أو في المجتمع الروسي منذ البداية الأولى.

وفي ذلك الوقت، كان الأمل معقودا على أن يعيد نظام "الميدان" الأوكراني النظر في موقفه وأن يتوقف عن الكلام مع مواطنيه في الشرق بلغة المدافع وإطلاق النار، والقصف والتهديدات. طلبنا بشدة مرة تلو الأخرى، من كييف أن تستمع إلى تطلعات الناس الذين يعيشون في دونباس وإلى سكان البلد الناطقين بالروسية، وأن تحترم رغبتهم المشروعة تماما في استخدام لغتهم الأم وتعليم أطفالهم بتلك اللغة. كذلك طلبنا من كييف أن تكرم ذكرى الذين حرروا الأرض من الفاشيين، بدلا من أولئك الذين قاتلوا إلى جانب الفاشيين وساهموا في قتل مئات الآلاف من الناس خلال الحرب العالمية الثانية

وبعد أن تعثرت المغامرات العسكرية الأوكرانية بسبب تصميم شعب دونباس ولوهانسك على الدفاع عن أرضه، تم التوقيع على اتفاقات

مينسك واعتُمدت حزمة التدابير لتنفيذها. ومرة أخرى كان هناك أمل في السلام وفي حكمة سلطات "الميدان"، التي أحرقت نفسها برغبتها في إغراق دونيتسك ولوهانسك في الدماء. وعلى وجه الخصوص، تم تعليق الكثير من الأمل على انتخاب الرئيس الأوكراني الجديد في عام ٢٠١٩، والذي وعد بأن يقوم أخيرا بإحلال السلام في دونباس.

غير أن الذين عولوا على هذا الموقف المحب للسلام من الحكومة الأوكرانية كانوا للأسف مخطئين. إذ أن كييف لم تسرع في العودة إلى خطابها العدائي ومواصلة قصف المدنيين المسالمين فحسب، بل فعلت أيضا كل ما في وسعها لتخريب اتفاقات مينسك وتقويضها في نهاية المطاف. والأهم من ذلك هو رفض كييف المتعنت للتحدث مباشرة مع ممثلي دونيتسك ولوهانسك، على الرغم من أن هذا المطلب هو عنصر بنيوي مركزي في حزمة التدابير. وقد استمعنا أكثر من مرة في الأيام الأخيرة إلى تأكيد قاطع على عدم رغبتهم في الدخول في هذا الحوار من القادة الأوكرانيين، بمن فيهم الممثل الدائم لأوكرانيا في جلسة مجلس الأمن التي عقدناها في ١٧ شباط/فبراير بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك (انظر S/PV.8968). وبعد ذلك، أصبح من الواضح بشكل قاطع أن أوكرانيا لا تعتزم تنفيذ اتفاقات مينسك.

وأود تذكير زملائي في مجلس الأمن بأنه في جميع النزاعات الأخرى، سواء في ليبيا أو سورية أو اليمن، نطالب وندعو إلى حوار مباشر بين أطراف النزاع، ولسبب ما فإن أوكرانيا وحدها هي استثناء من هذه القاعدة.

وقد يستنتج المرء من بعض البيانات اليوم أن عددا من زملائنا مستعدون لدفن اتفاقات مينسك. ومع ذلك، أود تذكير الأعضاء بأن جمهورية لوهانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية كانتا قد أعلنتا استقلالهما بالفعل وقت إبرام اتفاقات مينسك. وحقيقة أن روسيا اعترفت بذلك الاستقلال اليوم لا يغير بأي حال من الأحوال تشكيل الأطراف في اتفاقات مينسك، لأن روسيا ليست طرفا فيها. لقد ذكرنا ذلك مرارا وتكرارا، ولم يتغير شيء في هذا الصدد.

والأمر الآخر هو أن اتفاقات مينسك، التي كان ينبغي تنفيذ بعض أحكامها في عام ٢٠١٥، تتعرض منذ فترة طويلة للتخريب العلني من جانب أوكرانيا، وبرعاية زملائنا الغربيين. ونحن حاليا نرى أن العديد من زملائنا يريدون تثبيت فكرة أن اتفاقات مينسك قد ماتت، ولكنها ليست كذلك. لا تزال كييف ملزمة بتنفيذها. وما زلنا منفتحين على حل دبلوماسي، ولكننا لن نسمح بحمام دم جديد في دونباس.

وللأسف، نحن مضطرون إلى ملاحظة الدور السلبي للغاية الذي قام به في كل هذا زملاؤنا الغربيون، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فبدلا من إجبار كييف على الوفاء بالتزاماتها، حرضوا أوكرانيا علنا، وكرروا الشعار الفارغ بأن روسيا لا تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، والتي هي حتى ليست طرفا فيها، كما أكدنا مرارا وتكرارا.

علاوة على ذلك، وعلى مدى عدة أسابيع، وبينما يبثون ذعرا لا أساس له بشأن غزو روسي وشيك ومفترض لأوكرانيا، كان زملاؤنا الغربيون يفرضون أسلحتهم على هذا البلد بلا خجل ويرسلون مدربين إلى هناك، دافعين بذلك الأوكرانيين، الذين نشروا وحدة عسكرية قوامها ١٢٠ ألف فرد على طول خط التماس، إلى الانخراط في استفزازات مسلحة ضد دونباس.

وما كان يمكن للفقاعة المتضخمة بفعل الجهود المشتركة بين الغرب وأوكرانيا إلا أن تنفجر. وخلال عطلة نهاية الأسبوع زادت بشدة كثافة القصف الأوكراني للمناطق السكنية في جمهورية لوهانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية. فوفقا للتقارير تم إطلاق ما يصل إلى ١٦٠٠ قذيفة، مما أزهق أرواح مدنيين. وتوغلت عدة جماعات تخريبية داخل أراضي الجمهوريتين وقامت بتخريب أو محاولة تخريب هياكل أساسية حيوية. ونتيجة لذلك سقط ضحايا في صفوف المدنيين. وقد أُعلنت التعبئة العامة في جمهورية لوهانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية.

تدفق اللاجئون إلى روسيا، وليس أوكرانيا، على مدى الأيام القليلة الماضية، وبلغ عددهم حوالي ٧٠ ألف امرأة ومسن وطفل. روسيا تستضيفهم وتوفر لهم المأوى والدعم. بل إن المدن الواقعة في الأراضي الروسية القريبة من المنطقة الحدودية تعرضت للقصف. لذلك أصبح من الواضح أن دونباس هي على شفا مغامرة عسكرية أوكرانية

جديدة، كما كان الحال بالفعل في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. ولهذا السبب أصغى رئيس روسيا إلى رأي البرلمانيين وأعضاء مجلس الأمن الروسي. والجميع يعرف البقية. لقد أذاعت كبرى وسائل الإعلام في العالم البيان المفصل الذي أدلى به رئيس دولتنا بشأن أسباب القرار المتخذ.

غير أننا سمعنا اليوم تشويها مكشوفا لما قاله الرئيس في بيانه عن تاريخ ونشأة الأزمة، والتأكيد على أنه يود كما يُزعم إعادة بناء الإمبراطورية الروسية.

أدعو زملاءنا الغربيين إلى العودة إلى رشدهم وتنحية مشاعرهم جانبا وعدم مفاقمة الحالة. ولن يتمكن أي أحد غيرهم من كبح خطط كييف العسكرية وإجبارها على وقف القصف والاستفزازات ضد جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين، والتي قد تكون لها في هذه الظروف الجديدة عواقب بالغة الخطورة. وفقا للاتفاقات الموقعة معهما اليوم واستنادا إلى نداءاتهم، ستقوم القوات المسلحة للاتحاد الروسي بأداء مهام حفظ السلام على أراضي جمهورية لوهانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية.

وفي الختام، أود أن أذكر أن معظم زملائي لم يشيروا في بياناتهم اليوم إلى أكثر من ٤ ملايين مواطن في دونباس. يبدو أنهم حذفوا مصائرهم من بياناتهم منذ عام ٢٠١٤، واصفين إياهم بازدراء بأنهم انفصاليون موالون لروسيا. إلا أن ذنبهم الوحيد هو أنهم أرادوا التحدث مع السلطات التي وصلت إلى السلطة عقب انقلاب "الميدان" غير القانوني في عام ٢٠١٤ ومناقشة كيفية الحفاظ على حقوقهم.

على مدى الأيام القليلة الماضية، ومع تكثيف النشاط العسكري للجيش الأوكراني على طول خط التماس، باتت حياة مئات الآلاف من النساء والأطفال والمسنين، كما حدث في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، تتعرض مرة أخرى لخطر حقيقي. لقد كان الهدف الرئيسي لقرارنا هو حماية وإنقاذ تلك الأرواح، وهو أمر أهم من تهديدات الجميع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بعدم ارتياح سأزيل الآن قناع وجهي، وليس هذا بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). كلنا ملقحون؛ فهناك لقاحات لفيروس كوفيد-١٩. إنه بسبب الفيروس الذي لا يوجد له لقاح حتى الآن – الفيروس الذي أصاب الأمم المتحدة والفيروس الذي ينشره الكرملين. لقد طلب وفد أوكرانيا عقد هذه الجلسة العاجلة للفت انتباه مجلس الأمن إلى القرار غير القانوني وغير المشروع لرئيس الاتحاد الروسي الاعتراف بالأجزاء المحتلة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا بوصفهما ما تُسميان بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين.

اليوم يتعرض سائر أعضاء الأمم المتحدة للهجوم – هجوم من البلد الذي شغل عضوية مجلس الأمن في عام ١٩٩١ متجاوزا ميثاق الأمم المتحدة؛ البلد الذي احتل أجزاء من أراضي جورجيا في عام ٢٠٠٨؛ والبلد الذي احتل أجزاء من أوكرانيا في عام ٢٠١٤.

وكما صرح رئيس أوكرانيا، السيد فولوديمير زيلينسكي، عقب الاجتماع العاجل لمجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني، لم ولن تتغير حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، بغض النظر عن أي بيانات يدلي بها الاتحاد الروسي وأي إجراءات يتخذها. ومما لا لبس فيه أن أوكرانيا تنظر إلى الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الروسي مؤخرا على أنها انتهاك لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وتتحمل القيادة السياسية للاتحاد الروسي المسؤولية الكاملة عن نتائج القرارات المتخذة.

ويمكن اعتبار الاعتراف بالمنطقتين المحتلتين، دونيتسك ولوهانسك، في أوكرانيا انسحابا انفراديا من جانب روسيا من اتفاقات مينسك، فضلا عن أنه يدل على تجاهلها للقرارات المتخذة في إطار رباعية نورماندي. وتقوض هذه الخطوة ما يُبذل من جهود سلمية وتفسد الأطر التفاوضية القائمة.

وتحاول روسيا، من خلال القرارات المعتمدة اليوم وتلك التي قد تُعتمد غدا، إضفاء الشرعية على وجود قواتها، الموجودة بالفعل

في المنطقتين المحتلتين من دونباس منذ عام ٢٠١٤. فالبلد الذي أجج الحرب لمدة ثماني سنوات غير قادر على الحفاظ على السلام، كما يدعي.

ماذا سيحدث بعد؟ إننا نريد السلام، ونحن متسقون في أفعالنا. واليوم، أرسلت وزارة خارجية أوكرانيا طلبا، استنادا إلى مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، إلى الجهات الضامنة لأمن أوكرانيا، تطالب فيها بإجراء مشاورات فورية. ودُعي إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن وجلسة استثنائية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونصر على أن تضطلع بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعمليات مكتملة الأركان من أجل الحيلولة دون الاستفزازات والمزيد من التصعيد. وطُلب أيضا عقد قمة طارئة لرباعية نورماندي.

ونتوقع من شركائنا إظهار الدعم بشكل واضح وفعال. وسنعرف الآن من هم أصدقاؤنا وشركاؤنا الحقيقيون – من يتقيد بميثاق الأمم المتحدة ومن سيواصل محاولة ردع روسيا بالكلمات فحسب. ونحن ملتزمون بالتوصل إلى تسوية دبلوماسية سياسية ولن نستسلم للاستفزازات.

ووفقا للمادة ٥١ من الميثاق، فإن لأوكرانيا الحق الأصيل في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس. ونحن ملتزمون بالمسار السلمي والدبلوماسي ولن نتراجع عنه. فنحن على أرضنا. نحن لا نخاف أو نخشى أحدا. ولا ندين لأحد بأي شيء، ولن نتنازل عن أي شيء لأحد. ولا ينبغي الشك في ذلك إطلاقا، فنحن لسنا في شباط/فبراير من عام ٢٠١٤. إنه شباط/فبراير ٢٠٢٢. فلا البلد ذات البلد ولا الجيش ذات الجيش. وهدفنا الوحيد هو السلام – السلام في أوكرانيا والسلام في أوروبا والسلام على الصعيد العالمي.

”يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للتأكد من حل مشكلة دونباس من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك“ (انظر S/PV.8968).

لقد سمعنا هذه الكلمات في هذه القاعة قبل أربعة أيام فقط على لسان نائب وزير الخارجية الروسي، من مقعد رئيس المجلس، في إشارة إلى الرئيس بوتين الذي اتخذ القرار الذي نناقشه اليوم والذي يشكل تهديدا للنظام القائم على القواعد والميثاق، لا سيما المادة ٢ منه، وكذلك للسلام والأمن الدوليين.

لقد كُلف مجلس الأمن بالحفاظ على ذلك السلام والأمن، وبموجب المادة ٢٤ من الميثاق. وعملا بالمادة ٣٩، يقدم مجلس الأمن توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير لحفظ السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما. ويطالب وفد أوكرانيا أعضاء مجلس الأمن بالاضطلاع بتلك الواجبات.

وندعو الاتحاد الروسي إلى أن يعيد قراءة بيان اليوم بعناية مرارا وتكرارا، ففيه يرى الأمين العام أن قرار روسيا ينتهك السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأشكر الأمين العام على ذلك البيان القوي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أنه يبقى على روسيا أن تتخلى عن استراتيجيتها الطويلة الأمد فيما يتعلق بأوكرانيا، تلك الاستراتيجية القائمة على التهديدات واستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لبلدي واستقلاله السياسي، وأن تعود إلى الالتزام بما تعهدنا جميعا بالالتزام به – المبادئ الأساسية للعلاقات السلمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ونطالب روسيا بإلغاء قرارها بالاعتراف بالمنطقتين المحتلتين، دونيتسك ولوهانسك، في أوكرانيا والعودة إلى طاولة المفاوضات. وندين الأمر بنشر قوات احتلال روسية إضافية في أراضي أوكرانيا. ونطالب بالانسحاب الفوري والكامل لقوات الاحتلال على نحو يمكن التحقق منه.

فالأمم المتحدة منهكة. هذه هي الحقيقة. فقد أعياها الفيروس الذي نشره الكرملين. والقرار في أيدي الدول الأعضاء إما الاستسلام للفيروس أو مقاومته. فاليوم نسخ الكرملين القرار المتعلق بجورجيا الصادر في عام ٢٠٠٨ – كلمة بكلمة. نسخوه كلمة كلمة، دون أي نوع من الإبداع. وآلة النسخ في الكرملين تعمل بشكل جيد جدا. فعلى مَنْ مِنْ أعضاء الأمم المتحدة سيأتي الدور؟ هذا سؤال مفتوح.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى، بعد أربعة أيام فقط من جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.8968)، لمناقشة الحالة في أوكرانيا. وقد شهدنا يوم الخميس توافقا في الآراء في مجلس الأمن على أنه يجب على الجميع، بما في ذلك الاتحاد الروسي، تنفيذ اتفاقات مينسك، التي أقرها المجلس بالإجماع في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

واليوم نجد روسيا تفعل عكس ذلك تماما. فقرار الرئيس بوتين بالاعتراف بـ "جمهوريتين شعبيتين" انفصاليتين نصبتا نفسيهما في شرقي أوكرانيا ليس خرقا صارخا للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) فحسب، بل أيضا للمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وهو انتهاك آخر صارخ ومتعمد للسلامة الإقليمية لأوكرانيا، بعد الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم والتحريض على النزاع المسلح وتأجيجه في شرقي أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤. وقد أصرت روسيا مرارا وتكرار على أنها ليست طرفا في النزاع. واليوم أسقطت القناع وأظهرت أنها كانت دوما طرفا فيه.

وتدين حكومتي بأشد العبارات الممكنة انتهاك روسيا لسلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها. وسنتخذ مع حلفائنا وشركائنا تدابير حازمة وملائمة ردا على انتهاك روسيا للقانون الدولي ستكون لها عواقب اقتصادية وسياسية وجيوستراتيجية خطيرة. وأدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلينا في إدانة أعمال روسيا اليوم. ويأتي قرار اليوم في سياق حشد غير مسبوق للقوات الروسية حول أوكرانيا على مدى الأسابيع والأشهر الماضية. ويبدو أن تلك القوات تستعد للهجوم. لقد شهدنا تصعيدا على طول خط التماس خلال الأيام القليلة الماضية وجهودا يبدو أنها تختلق ذريعة لشن هجوم روسي. وعلاوة على ذلك، أعلنت روسيا استعدادها لنشر قوات في شرقي أوكرانيا.

إن ميثاق الأمم المتحدة واضح تماما: فهو يحظر بشكل قاطع التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول. ولا يمكن اعتبار نشر القوة الروسية الحالية حول أوكرانيا سوى تهديد آخر للسلامة الإقليمية لأوكرانيا.

وأدعو روسيا إلى الوفاء بالتزاماتها كعضو دائم في مجلس الأمن، وأحثها على التراجع فورا عن القرارات التي اتخذتها اليوم والالتزام مجددا باتفاقات مينسك، تمشيا مع ما اتفقت عليه رباعية نورماندي. ويجب ألا تعبر روسيا حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. وعلاوة على ذلك، يتعين على روسيا أن تسحب قواتها فورا من المناطق المتاخمة لأوكرانيا في روسيا وبيلاروس.

وأدعو روسيا إلى إعادة الالتزام بالهيكل الأمني القائم على القواعد في أوروبا، الذي بني على مدى عقود. فقد وضعت قرارات روسيا هذا النظام تحت ضغط شديد. وندعو روسيا إلى العودة إلى طريق الدبلوماسية، بدلا من إراقة المزيد من الدماء.

ولن تدخر ألمانيا جهدا دبلوماسيا في هذا الصدد، مع الوقوف بثبات إلى جانب أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها وإلى جانب الشعب الأوكراني.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٣٠.